المدى

رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

العدد(1746) السنة السابعة - الثلاثاء (16) آذار 2010

اليـــوم في

الدباغ: لا يوجد بند دستوري يسمى تصريف أعمال

بغداد/ المدى

أعلنت الحكومة التزامها بعدم اتخاذ قرارات وصفها الناطق باسمها علي الدباغ بالاستراتيجية والمهمة، مشيرا إلى أن ممارستها "مهامها في إقرار مشاريع القوانين ضمن صلاحياتها الدستورية".

واستبعد الدباغ إمكانية تحويل الحكومة الحالية إلى حكومة تصريف أعمال، قائلا إن البعض "يطرحها طرحا إعلاميا بلا سند دستوري فالحكومة تمارس مهامها حتى آخر يوم عندما يستلم مجلس النواب الجديد مهامه ولايوجد بند دستوري يسمى تصريف أعمال".

وسبق لعدد من القوى السياسية أن حاولت تقييد صلاحيات الحكومة الحالية قبل إجراء الانتخابات وتحويلها إلى حكومة تصريف أعمال من خلال مشروع وثيقة السلوك الانتخابي الذي لم يتم إقراره في مجلس النواب.

المفوضية: المالكي الأول في بغداد اليوم تعلن النسبة الأكبر من نتائج الانتخابات

بغداد/ المدى

أعلنت المفوضية العليا للانتخابات، امس أن نسبة العد والفرز في الاقتراع العام بلغت ٦٦ ٪، وبينت أنها ستعلن اليوم الثلاثاء ما نسبته ٨٥٪ من نتائج الانتخابات البرلمانية، فيما أظهرت نتائج بغداد الاولية تقدم قائمة المالكي على جميع القوائم

وقال المتحدث باسم المفوضية قاسم العبودي في مؤتمر صحافي عقده بمقر المفوضية مساء امس ، وحضرته "المدى" أن "المفوضية ستعلن اليوم الثلاثاء عن ما يقارب ٨٥٪ من نتائج الانتخابات في جميع أنحاء البلاد"، مؤكدا أن "الإعلان عن النتائج بشكل كامل سيتم خلال الأيام القليلة المقبلة".

واعتذر العبودي عن ذكر نتائج الأصوات التي حصل عليها المرشحون والكيانات السياسية في المؤتمر الصحافي، بسبب كثرتها وقال أنه سيتم توزيع نتائج الأصوات على شكل أقراص مدمجة تعطى للصحافيين.

وأظهرت نتائج ٦٠٪ من فرز بطاقات الاقتراع في محافظة بغداد الاثنين ان ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي حل في المرتبة الاولى بحصوله على ٥١٨ الف صوت والقائمة العراقية الثانية على ٤٥٣ والائتلاف الوطني ٣٢٤ الف صوت.

من جانبها أعلنت رئيسة الدائرة الانتخابية حمدية الحسيني خلال المؤتمر أن "المفوضية أعلنت نتائج الاقتراع العام في جميع المحافظات بنسب مختلفة بمعدل ٦٦ ٪، وأوضحت أنه تم إعلان ٦٠٪ من نتائج بغداد، و ٦٠ ٪ دهوك، و٦٣٪ أربيل، و٧٥٪ السليمانية، و٦٣٪ نينوى، و ٦٨٪ كركوك، و٦٢٪ ديالى، و٧٨٪ الانبار، و ٦٠٪ بابل، و ٦٠ ٪ كربلاء، و٨٨٪ واسط، و٦٢٪ صلاح الدين، و٦٣٪ في النجف، ٥٨٪ القادسية، و ٧٥٪ ميسان، و٧٢٪ ذي قار، و٥٩٪ المثنى، و٨٤٪ البصرة".

وكانت مفوضية الانتخابات قد فشلت طوال الأسبوع الماضي في الإعلان عن النتائج الأولية للاقتراع العام، إذا تم تأجيله أربع مرات، عزت المفوضية والأمم المتحدة ذلك إلى خلل أصاب نظام إدخال المعلومات، ما أثار تساؤلات واسعة بين الكيانات الانتخابية حول إمكانية حدوث عمليات تزوير.

ائتلاف دولة القانون:

قطار تشكيل الحكومة لابد من أن يمر بإقليم كردستان

بغداد/ احمد علاء

اعربت اوساط سياسية عن اعتقادها باهمية دور التحالف الكردستاني في تقريب وجهات النظر بين القوى العراقية التي ستحصل على مقاعد البرلمان المقبل بنسب متفاوتة للتوصل الى قواسم مشتركة لتنفيذ متطلبات المرحلة المقبلة ، والمتمثلة بانتخاب رئيس الجمهورية ثم تشكيل الحكومة، وفي ضوء ما شهده اقليم كردستان في الايام القليلة الماضية من لقاءات ضمت قادة سياسيين بات في حكم المؤكد ان قطار تشكيل الحكومة لابد ان يمر بمحطة كردستان ، استنادا الى دور الاقليم في ترتيب البيت العراقي على اسس وطنية ، وعلاقاته الوطيدة مع معظم الاطراف المتمسكة بالدستور، والمؤمنة بالتداول السلمي للسلطة، فضلا عن حرصها على ضمان مستقبل الديمقراطية في البلاد، وترسيخ اسس النظام الفيدرالي. وفي هذا السياق شدد مستشار رئيس الوزراء لشؤون المحافظات والاقاليم فاروق عبد الله مرشح ائتلاف دولة القانون على ضمان حصول اتفاق على تسمية المرشحين لتولي منصب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، والبرلمان لتشكيل الحكومة المقبلة، وقال لـ المدى: "لايمكن تشكيل الحكومة من دون حصول اتفاق على تشكيل تحالفات لاختيار رئاسات الجمهورية والحكومة والبرلمان، وهذا الاتفاق سيوفر فرصة تحقيق اغلبية الثلثين للمصادقة على شخصية رئيس الجمهورية ، ثم الاغلبية المطلقة ستعتمد للمصادقة على رئيس الحكومة والبرلمان مؤكدا: "ان تأمين الحصول على الثلثين التي تعادل ٢١٦ مقعدا في البرلمان لايمكن حسمه الا باعلان النتائج النهائية".

وبحسب الدستور فان انتخاب رئيس الجمهورية ،يتطلب موافقة اكثر من ثلثي اعضاء البرلمان ، وبدوره سيكلف الرئيس المنتخب مرشح الكتلة الاكبر بتشكيل الحكومة المقبلة.

من جانبه أكد عضو ائتلاف دولة القانون حسن السنيد تأييد ثلاث كتل كبيرة من بينها التحالف الكردستاني رئيس الحكومة نوري المالكي تولي منصبه لولاية ثانية واضاف: "ليس هناك اعتراض على تولي المالكي منصبه لولاية ثانية ، وابدت ثلاث كتل كبيرة منها التحالف الكردستاني لها وزنها وعدد مقاعدها ربما يتجاوز الخمسين تأييدها للمالكي، وبالتالي لايوجد اعتراض على الولاية الثانية".

من جانبها استبعدت عضو الائتلاف الوطني جنان العبيدي الحديث في الوقت الحاضر حول رفض ترشح نوري المالكي لولاية ثانية ، مشددة على اعتماد حجم المقاعد البرلمانية لتحديد مسارات التحالف لتشكيل الحكومة المقبلة: "حتى الان لايوجد كلام بخصوص ولاية المالكي، والحديث يدور حول من ينسجم معنا، وما عدد المقاعد التي نحتاجها وهي بحدود الثلثين، للمصادقة على رئيس الجمهورية ، وكذلك الاغلبية المطلقة ١٦٣ صوتا للمصادقة على الحكومة ، والائتلافات ستحدد في ضوء ارقام الفائزين".

الى ذلك توقع النائب عن التحالف الكردستاني عبد الباري زيباري حصول القوى الكردية على قرابة ٧٠ مقعدا في البرلمان المقبل، مشيرا الى ان الاطراف الكردية الفائزة في الانتخابات: "متفقة على ثوابت اساسية ومن ابرزها التمسك بالدستور وضمان نجاح العملية السياسية "وبخصوص موقف الكرد من ترشح المالكي لولاية ثانية قال لـ المدى" : "التحالف الكردستاني يحترم وجهات نظر الكتل الاخرى ومسألة رفض او قبول المالكي الترشح لولاية ثانية تتعلق برغبته الشخصية، وانا اعتقد بأن تسمية المرشح لرئاسة الحكومة حق دستوري يمنح للكتلة التي تحصل على اكثر المقاعد في البرلمان، وعلى هذا الاساس لايمكن رفض اي مرشح لان ذلك يعد خرقا للدستور".

الى ذلك اعلن ائتلاف دولة القانون تشكيل لجنة تتولى مهمة التفاوض مع الكتل الاخرى لتحديد مسارات التحالف تمهيدا لتشكيل الحكومة.

وطبقا للنتائج الجزئية للانتخابات التشريعية فأن ائتلاف دولة القانون سيحصل على اكثر مقاعد البرلمان ، وسيمنحه الدستور حق تسمية مرشحه لتشكيل الحكومة.

جبهة التوافق تعترف بخسارتها وتؤكد:

الكتل الكبيرة بلعت أصواتنا

بغداد/ المدى

أقرت "جبهة التوافق العراقية" بخسارة آلاف الأصوات من جمهورها في معظم المحافظات، خصوصاً في ديالى

ومثلت "التوافق» بزعامة "الحزب الاسلامي" خلال السنوات الماضية السنّة في العملية السياسية وحصلت على ٤٤ مقعداً من اصل ٢٧٥ معقداً مجموع مقاعد البرلمان السابق، وتوقع القيادي في الجبهة سليم الجبوري حصولها على ١٥ مقعداً فقط من اصل ٣٢٥ معقداً في البرلمان المقبل.

وقال الجبوري في تصريح صحفي "نتوقع حصول قائمتنا على ١٥ مقعداً في البرلمان المرتقب وهذا مبني على النتائج الاولية للانتخابات. لكننا سنلعب الدور المساعد في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسين والقوائم الكبيرة"، مشيراً الى "سعي الجبهة الى المشاركة الحقيقة في مفاوضات تشكيل الحكومة". لكنه لم يستبعد ان ينضم نواب القائمة الى صفوف المعارضة.

وأضاف: "باشرنا مفاوضات مع كل الكتل الفائزة لاننا نحتفظ بعلاقات جيدة مع القوى الكردستانية والقوائم الاخرى ونسعى الى مد جسور الثقة بين هذه القوائم للإسراع في تشكيل الحكومة"، وكانت "التوافق خسرت آخر معاقلها في محافظة ديالى بعدما توقعت الحصول على معظم الأصوات فيها، وبرر المرشح عن "التوافق" في ديالى طلال الجبوري الخسارة بأربعة أسباب: "وجود توجه لدى الكثير الى اختيار شخصية رئيس الوزراء المقبل للبلاد عبر صناديق الاقتراع وليس لاختيار أعضاء مجلس النواب»، موضحاً أن "هذا الأمر كان موجوداً تحديداً داخل أوساط جمهور "التوافق".

وأضاف إن "السبب الثاني يتمحور حول خروج قادة من القائمة وانضمامهم إلى قوائم أخرى وهذا الأمر كان له دور كبير في استقطاب جزء من جمهورنا".

أما السبب الثالث فهو قادة التوافق في الحكومة المحلية بعد فوزها في انتخابات مجلس المحافظة، هذه الحكومة لم تتمكن من تحقيق الكثير من وعودها، خصوصاً في بند الخدمات نظراً إلى مديونية المحافظة العالية وقلة الموازنات المخصصة لها"، مشيراً إلى أن "السبب الرابع يكمن في وجود أحزاب كثيرة دخلت في تحالفات لتشكل ائتلافات كبيرة استطاعت أن تحقق نتائج جيدة".

وأفادت مفوضية الانتخابات في محافظة ديالى ان "التوافق" جاءت في المركز الخامس في تسلسل القوائم، وحصلت على ٣٠ ألف صوت.

وزير العدل يتسلم مفتاح معتقل التاجي من القوات الامريكية. أ.ف.ب

خيارات عدة لتشكيلها.. أبرزها حكومة توافق وطني

بغداد/ المدى

اخذت المشاورات الجارية بين الكتل السياسية الرئيسة خطا تصاعديا ، إذ تبدي معظم الاطراف رغبة باتجاه بناء تحالفات تسمح بتشكيل الحكومة وبالرغم من ان نتائج الانتخابات البرلمانية لم تتضح صورتها النهائية الا ان المؤشرات الاولية تؤكد ان رئيس قائمة ائتلاف دولة القانون نوري المالكي يمتلك الفرصة الاكبر لرئاسة الحكومة وكانت مفوضية الانتخابات في العراق أعلنت ما بين عشرة و٦٠ في المئة من نتائج معظم المحافظات العراقية لتؤكد تقدم المالكي في البصرة وبابل وكربلاء والمثنى والنجف ووواسط، فيما تقدم علاوي في نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى في مقابل تقدم «الائتلاف الوطني العراقي» في محافظتي ميسان والديوانية، و«التحالف الكردستاني» في اربيل ودهوك والسليمانية

تحالفات وفق الاستحقاق الانتخابي مع التأكيد على الانفتاح المتبادل بين تلك القوى لتلافي اي فراغ قد يشهده العراق في حال عدم توصل الكتل الرئيسة الى اتفاق اللحظة الاخيرة.

فقد نقل مصدر في وزارة الخارجية العراقية عن الوزير هوشيار زيباري قوله، خلال لقائه ممثل الامين العام للجامعة العربية في بغداد ناجي احمد شلغم، "إن نتائج الانتخابات لن تخرج عن الكتل المشاركة في الحكومة الحالية، وبالتالي لن يكون هناك تغيير كبير في شكل الحكومة المقبلة"، لافتاً إلى أن "تشكيل الحكومة سيستغرق وقتاً لانها ستكون شاملة وتشكيلها سيكون مراعيا للاستحقاق الانتخابي".

وفي سياق متصل، اكدت الناطقة باسم "القائمة العراقية" ميسون الدملوجي عدم ممانعة لائحتها في التحالف مع اي طرف سياسي يؤمن بالتغيير نحو الافضل وفق الثوابت الوطنية.

وفي الجانب الآخر، يرى القيادي في ائتلاف دولة القانون علي الاديب "ان المرحلة السياسية المقبلة تتطلب طمأنة جميع المكونات، خصوصاً أن طبيعة الأوضاع في العراق لا تمكّن أي قائمة من حصد غالبية مقاعد البرلمان، وبالتالي تشكيل حكومة اغلبية سياسية كما هو متعارف في بقية الدول الديموقراطية".

الاديب تابع ان "النتائج الاولية تشير الى تحقيق "ائتلاف دولة القانون" المركز الاول في الانتخابات، وبالتالي، فإننا نملك زمام المبادرة لبدء مفاوضات تشكيل الحكومة، ولكن بعد ظهور النتائج النهائية لتكون المفاوضات محكومة بحجم الكتل وعدد مقاعدها في البرلمان.

من جانبه ، أكد عضو "الائتلاف الوطني" القيادي في "المجلس الاسلامي الأعلى" جلال الدين الصغير ان "الائتلاف الوطني لديه مرشحه للمناصب السيادية، ومنها رئاسة الوزراء الا انه لا يعلن عنهم الآن". وأضاف ان "الائتلاف لا يريد ان يستبق الاحداث، ويريد الآن ان تتوصل الكتل السياسية الى قناعات ثابتة للمضي بحواراتنا"، مشيرا الى ان "من يؤمن بالتوافق سيحظى بالفرصة الاكبر في تشكيل الحكومة".

وتطرح الكتل السياسية الكبيرة ثلاثة خيارات لتشكيل الحكومة، أكثرها قبولا تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم القوائم الفائزة.

وتبدو فرصة تشكيل حكومة وحدة وطنية الخيار الأكثر تعقيداً لجهة صعوبة توزيع المهمات لكنه الأكثر احتمالاً لمنع تشكيل حكومة غالبية بتفويض ناقص من المكونات.

من جهة أخرى، ستسمح «حكومة الوحدة الوطنية» التي تجمع بين الأطراف ا الفائزة بأكثر الأصوات، بصلاحيات أقل لرئيسها من تلك التي حاز عليها المالكي خلال السنوات الماضية، ما يمهد لخلافات مبكرة تظهر في بداية عمرها. وكانت زعامات الكتل الفائزة استبقت النتائج النهائية بمحادثات وصفت بأنها أولية لتحديد الأطر العامة للحكومة المقبلة.

ومع تلك الخيارات الثلاث ، فإن تشكيلة البرلمان العراقي الذي ستفرزه الإنتخابات الحالية يتوقع أن يكون أكثر نضجاً وفاعلية من البرلمان السابق بسبب المتغيرات الكبيرة التي طرأت على وجوهه، ما يسمح بإيجاد حلول لأزمات معقدة مؤجلة من المراحل السابقة.

في غضون ذلك، قال محمود عثمان القيادي في التحالف الكردستاني «على الرغم من أن رئيس القائمة العراقية إياد علاوي، يُظهر أنه ليست هناك مشاكل بين الكرد وقائمته، لكن هناك شخصيات شوفينية متعصبة داخل القائمة العراقية، ومواقفهم معادية للكرد، لذا يكون من الصعب أن نتحالف مع هذه القائمة».

وأشار عثمان، في تصريحات لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز أمس، إلى أن «نسبة حصول علاوي على منصب رئيس الوزراء ضئيلة جدا، لذلك من المتوقع أن يدخل الكرد في تحالف مع القائمتين الرئيسيتين ائتلاف دولة القانون، والائتلاف الوطني العراقي بدلا من قائمة علاوي».

عضو كتلة التحالف الكردستاني محما خليل، قال إن كتلته «ليس لديها أي خطوط حمر على أي مكون سياسي، باستثناء القوى التي لا تؤمن بالدستور العراقي ولا بالمادة ١٤٠ منه». فيما كشفت النائبة عن كتلة التحالف الكردستاني في البرلمان المنتهية ولايته تانيا طلعت، عن نية الحزبين التحالف الكردستاني تشكيل وفد رفيع المستوى للتوجه الى بغداد لاجراء مباحثات حول الدخول في تحالف مع الكتل والقوى السياسية.

نيويورك تايمز تكشف عن عشرات من قضايا فساد جديدة في العراق

أموال الإعمار استخدمت في شراء السيارات الفارهة أو التخزين في بنوك أوروبا

ترجمة: عمار كاظم محمد

ينظر المحققون في عمليات فساد تتعلق بمشاريع اعادة اعمار العراق حيث يقال انهم فتحوا أكثر من خمسين قضية جديدة خلال ستة اشهر من خلال تدقيق صفقات النقد الكبيرة وهي تتضمن البنوك ،صفقات ارض ، دفعات قروض، كازينوهات وحتى جراحات تقويمية تمت بواسطة بعض الامريكان استلزمت ما يقرب من ١٥٠ مليار دولار في برنامج اعادة الاعمار.

وتتضمن البعض من تلك الحالات اناسا مشكوك فيهم قاموا بارسال عشرات الالاف من الدولارات الى انفسهم من العراق او قاموا بحشو المال في حقائب من القماش الخشن او الحقائب العادية حينما قاموا بمغادرة البلاد واضاف المحققون الاتحاديون قائلين ، في حالات أخرى تم نقل ملايين الدولارات عن طريق الحسابات الالكترونية وقد قام المشتبه بهم بعد ذلك باستخدام النقد لشراء سيارات الـ (B.M.W) والهمفي ومجوهرات غالية الثمن او لدفع ديون الكازينوهات الهائلة.

وقال المحققون ان المشتبه بهم قاموا باخفاء ارصدتهم في مصارف اجنبية في غانا وسويسرا وهولندا بينما في الحالات الاخرى وجد النقد ببساطة مكدسا في خزانات بيوتهم.

يقول ستيوارت دبليو بوين الذي يقود مكتب المفتشين الخاصين العام لأعادة اعمار العراق " كان لدي احساس يتردد بان هناك احتيال مستمر لم نكن قادرين على اثباته وهذا السيل من القضايا الجديدة هو دليل على ان ذلك الاحساس كان معقولا وفي محله".

لقد وافق مكتب السيد بوين على الاجابة عن الاسئلة العامة التي تتعلق بالتحقيق الجديد لكنه رفض الكشف عن اسماء المشتبه بهم والتي تتضمن اسماء المقاولين الخاصين وضباط عسكريين ومسؤولين مدنيين واوضحت وزارة المالية الامريكية ان جهود الرقابة المالية تسعى الى تسمية الشبكة التي تقوم بتنفيذ الجرائم المالية حيث تقوم بتكوين بيانات بشكل مستمر على الصفقات المالية المريبة باسناد ٢٧٥ وكالة اتحادية رسمية لتطبيق القانون طبقا لتقرير شهر كانون الاول بمكتب المحاسبة الحكومي.

وقال الناطق باسم وزارة المالية ستيف هوداك "بان هناك ما يقرب من ١٥ مليون الى ١٦ مليون تقرير في العام حول فعاليات مالية مريبة او صفقات تجارية جارية تتضمن الودائع النقدية للمبالغ التي تزيد عن عشرة آلاف دولار مضيفا أن الصفقات في البنوك والأموال الداخلة والخارجة والخدمات الالكترونية المصرفية والكازينوهات ومكاتب سماسرة البورصة وشركات التأمين قد تم تغطيتها وقال هوداك " اننا نلاحق الأموال القذرة بشكل اساسي ونحن نخول المشتركين للدخول في البيانات للأتصال بنا في التحقيقات الجنائية المالية " وقد اكد السيد هوداك أن بيانات التمويل كانت تستعمل اساسا للتحري عن الفساد في برنامج اعادة اعمار العراق.

ولكون التحقيق يغطي فقط منطقة محددة في الولايات المتحدة حتى الآن لكن السيد بوين قال انه يخمن بان هناك عشرات القضايا الاضافية سوف يتم فتحها مع نهاية هذا العام. السيد بوين الذي كان يتحدث بالهاتف من بغداد وصف ذلك الجهد بانه مراجعة مالية عدلية مركزة تتضمن كل تمويلات مشاريع اعادة اعمار العراق .وكان الكونغرس الأمريكي قد خصص مبلغ ٥٣ مليار دولار لمشاريع اعادة الاعمار اما بقية الأموال فقد جاءت من اصول عراقية والضمانات الدولية.

واين وايت الذي كان حتى عام ٢٠٠٥ احد كبار مسؤولي الاستخبارات في وزارة الخارجية الامريكية والذي ركز على العراق قال انه لم يتفاجأ بانكشاف تلك القضايا الجديدة فمنذ ان انهار الاقتصاد العراقي عام ١٩٩١ وحرب الخليج تعاملت الحكومة العراقية آنذاك مع شركات اجنبية ومتعاقدين تم الارتباط بهم عن طريق الرشوة والرسوم وانواع اخرى من الاحتيال مضيفا ان الاشراف الضعيف على جهود اعادة الاعمار ضمن عدم استئصال مثل هذه المشاكل.

اعمار شكلي وفساد مستشري

القوائم الصغيرة: قانون الانتخابات أفقدنا الكثير من المقاعد

بغداد/ المدى

أعرب مسؤولو قوائم انتخابية صغيرة عن خشيتهم من تجيير الاصوات التي حصلوا عليها لمصلحة القوائم الرئيسة. وقال رئيس قائمة اتحاد الشعب حميد مجيد موسى "ان احتكار السلطة من قبل الكتل الكبيرة المتنفذة تجن واعتداء على الديمقراطية والتعددية والتنوع".

واضاف موسى في تصريح لـ(إيبا) "ان قانون الانتخابات وفي تعديلاته الاخيرة اعطى التوجه للكتل الكبيرة المتنفذة باحتكار السلطة وحرمان الكتل الصغيرة من الحصول على المقاعد النيابية وتوزيع المقاعد الشاغرة على الفائزين "معتبرا ذلك" مقصودا من اجل الاستئثار بالسلطة لفترة مقبلة اخرى". واشار موسى الى "ان قانون الانتخابات السابق والذي على اساسه جرت الانتخابات النيابية السابقة في عام ٢٠٠٥ كان يوزع المقاعد الشاغرة على القوائم التي وصل عدد مصوتيها قريبا من المطلوب".

فيما اكد رئيس قائمة "حزب الامة" النائب مثال الالوسي في تصريح صحفي ان "الاجراءات التي تعتمدها المفوضية العليا للانتخابات تعكس حال الارتباك في عملها. وقد خيبت آمال الناخبين الذين أدوا واجبهم على اكمل وجه. لكن فشل المفوضية الذريع في اعلان النتائج بالتوقيت المطلوب خيب الآمال".

قلقنا ينطلق من الاجراءات البدائية التي تعتمدها المفوضية في ادخال البيانات والتي ما زالت حتى اللحظة تركز على نتائج التصويت لمصلحة القوائم الكبيرة من دون الاخذ في الاعتبار القوائم الصغيرة التي حققت فوزاً وانتصاراً كبيراً من خلال استمالة الكثير ممن يتوقون إلى البرامج الوطنية بعيداً من المظلة الغامضة التي تدار دفتها من هنا او هناك".

الى ذلك، اكد مصدر في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات "ان التصويت لمصلحة القوائم الصغيرة يحتاج الى عد وفرز وحصر الأصوات الخاصة بها في عموم المحافظات ليتسنى لنا اعلان نتائجها النهائية في حين ان القوائم الكبيرة حظيت بغالبية الاصوات وهذا الامر يحتاج الى جهد استثنائي وسط التجاذبات السياسية بين هذا الحزب او ذاك".